أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/10/15م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

الحية : قطاع غزة بات تحت مسؤولية الحكومة ولا معيقات أمامها..... 3

الحية يوضح آلية دمج الموظفين المدنيين والأمنيين بغزة..... 5

زكي لصفا: اجتماع لمركزية فتح غدًا لبحث تطورات المصالحة..... 7

الرجوب: المصالحة مقدمة لإقامة الدولة الفلسطينية..... 9

بلير: أخطأنا بفرض حصار على حماس بعد فوزها بانتخابات 2006..... 10

المصالحة الفلسطينية بين التفاؤل والإحباط..... 11

من أسطورة الكفاح المسلح إلى أسطورة قرار الحرب والسلام 16

تجربة حزب الله لن تتكرر في غزة..... 19

اتفاق المصالحة الجديد يواجه ثلاثة سيناريوات وملف الموظفين و الأمن أبرز التحديات..... 22

الشيخ: تمكين الحكومة في غزة متعلق بالمعابر والجباية المالية وزيارات منتظمة لاعضاء المركزية. 24

تنفيذ المصالحة الفلسطينية مرهون بحسن النوايا وتعزيز الثقة..... 25

الحية : قطاع غزة بات تحت مسؤولية الحكومة ولا معيقات أمامها

غزة – "القدس" دوت كوم – 2017\10\15

أكد خليل الحية، عضو المكتب السياسي لحركة (حماس)، وعضو وفدها الى حوار القاهرة، أنه جرى وضع الأسس التي تمكن حكومة التوافق من القيام بمسؤولياتها في قطاع غزة، مشددا على أنه "لا يوجد معيقات أمام ذلك".

وقال الحية في تصريح صحافي، "ان حماس قدمت خلال اتفاقات المصالحة السابقة العديد من التنازلات لصالح إنهاء الانقسام ونستطيع القول ان قطار المصالحة الفلسطينية قد انطلق على طريق تحقيق الوحدة ضمن مفهوم الشراكة".

وأوضح أنه "في مطلع شهر ديسمبر المقبل سيعقد لقاء بين حركتي (حماس) و(فتح) لتقييم ما تم تنفيذه حتى ذلك الوقت، والإخوة في مصر يتابعون معنا كل الملفات لكنهم لن يتدخلوا في الأمور التفصيلية ولو حدث اي إشكال فأننا نرحب بأي دور لهم".

وبشأن الملف الأمني، كشف الحية أن مصر ستتابع هذا الملف و"الرؤية التي يضعها الإخوة سنتابعها، ونطلع عليها لإقرارها".

وفيما يتعلق بملف الموظفين، أوضح الحية أن الاتفاق الأخير نص على تشكيل لجنة إدارية وقانونية لبحث ملف الموظفين بما يؤدي الى دمجهم، وهذا يشمل الموظفين الذين على رأس عملهم قبل عام 2007 وقطعت رواتبهم والذين عُينوا لاحقا، وكذلك الموظفين الذين طلب منهم الجلوس في بيوتهم. والموظفون في المؤسسة الأمنية لهم شق كامل يتضمن كيفية معالجة اوضاعهم".

وتابع: "اتفقنا على وصول لجنة من رؤساء الأجهزة في الضفة ليجلسوا مع نظرائهم في غزة ليضعوا خارطة طريق لتطبيق اتفاق القاهرة في كل المجالات سواء على صعيد العمل أو الدمج".

واوضح أن هذا التصور سيعرض على وفدي (حماس) و(فتح) خلال الاجتماع المقرر في الاول من شهر ديسمبر المقبل، "وهذا التاريخ هو الأخير الذي تكون فيه الحكومة قد قامت بكل مسؤولياتها".

واشار إلى أن "الحكومة تريد أن تستلم المعابر وتريد أن تكون الجباية في ميزانيتها، لكنها ستكون ملزمة أيضاً بدفع رواتب الموظفين بشكل كامل. نحن لا نريد لأي جهة أن تنازع الحكومة صلاحيتها".

وذكر أنه "مطلوب من الحكومة أن تتابع وتشرف على الضرائب وتحصيلها لتوضع في خزينتها العامة كي تكون الحكومة ملزمة بدفع مستحقات قطاع غزة".

وتمنى الحية أن تدفع الحكومة راتب شهري 9 و10 "وإذا تعذر ذلك ستدفع مالية غزة هذين الراتبين أما راتب شهر 11 فسيكون تحت ولاية الحكومة، ولكن حتى صرف راتبي 9 و10 يجب أن يكون بمتابعة وإشراف الحكومة".

وأكد الحية أن (حماس) تحتاج إلى رؤية شاملة وخطة كاملة يتم التوافق عليها لتدير الحكومة المعابر، "وسيسير الأمر على قاعدة التوافق".

وبين أن الحركتين متفقتان منذ فترة على تشكيل حكومة وحدة وطنية لها مهمات في مقدمتها التهيئة لاجراء الانتخابات "وبالتالي هذه الحكومة ستكون فصائلية، ونحن نعني شخصيات وطنية مهنية تستطيع أن تحمل الهم الفلسطيني بشكل كبير".

واشار إلى أنه "من المبكر الحديث عن برنامج الفصائل ومضامينه، وكيفية مشاركتها في الحكومة، ولكننا نريد حكومة تكون أمينة على الحقوق والثوابت، وقادرة على تحمل الأعباء وتأخذ الثقة من المجلس التشريعي".

الحية يوضح آلية دمج الموظفين المدنيين والأمنيين بغزة

السبيل – صفا 2017\10\15

أوضح عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) خليل الحية مساء السبت آلية دمج موظفي غزة المدنيين والأمنيين بموظفي السلطة الفلسطينية تطبيقًا لاتفاقية المصالحة في القاهرة.

وذكر الحية في برنامج "هنا فلسطين" عبر فضائية الأقصى أن حل ملف الموظفين المدنيين سيكون على قاعدة تطبيق اتفاق القاهرة عام 2011.

وأشار إلى أن حل الملف يبدأ بتشكل لجنة إدارية قانونية لبحث دمج جميع الموظفين المدنيين في غزة سواء الذين عُينوا قبل 14 يونيو 2007 واستمروا في عملهم، أو من عُينوا بعد الانقسام، أو المستنكفين.

وقال: "كل هؤلاء مطلوب من اللجنة أن تدرس أحوالهم على قاعدة دمج الجميع، وأن هؤلاء كلهم موظفون في السلطة الفلسطينية".

ولفت إلى أن "المؤسسة الحكومية في غزة تستوعب هؤلاء وربما تحتاج إلى المزيد".

أما فيما يتعلق بالموظفين بالمؤسسة الأمنية؛ قال الحية إنه "جرى الاتفاق على أن تأتي لجنة من رؤساء الأجهزة الأمنية في الضفة ليجلسوا مع نظرائهم في غزة لوضع خريطة طريق لتطبيق اتفاق القاهرة في كل المجالات. الدمج والاستيعاب وكيفية العمل".

وبيّن أن الاتفاق ينص على تشكيل لجنة مشتركة من حركتي حماس وفتح برعاية مصرية ومصادقة الرئيس محمود عباس عليها لتعرض تصور المؤسسة الأمنية على وفدي حماس وفتح في 1 ديسمبر خلال اجتماعهما في القاهرة.

وذكر أن وضع الحلول للمؤسسة الأمنية وإعادة تشكيلها "قد يستغرق ستة أشهر، ولن يزيد عن عشرة".

رواتب الموظفين

أما بشأن رواتب موظفي غزة خلال الفترة المقبلة، قال القيادي في حماس إن "الحكومة ستشرف على دفع رواتب كل الموظفين المدنيين وفي المؤسسة الأمنية منذ الآن".

وأشار إلى أن الحكومة ستبدأ في الأول من نوفمبر باستلام المعابر وإدارتها بالطريقة المناسبة، "وسيكون التحصيل والجباية في ميزانيتها وهي ملزمة بدفع رواتب الموظفين في غزة بشكل كامل".

ولفت إلى أن وزارة المالية في غزة ستدفع راتبي شهري سبتمبر وأكتوبر لموظفي غزة بإشراف وزير المالية شكري بشارة، فيما ستدفع الحكومة للموظفين ممن هم على رأس عملهم بدءًا من نوفمبر وفق الاتفاق.

وشدد على أن الحكومة ستشرف بشكل كامل على "الحركة المالية" بغزة، "فهي من ستجبي وهي من ستدفع؛ فلا نريد أن يدخل أي فلس إلا بإشراف وزارة المالية".

تمكين الحكومة

وعلى صعيد عمل الحكومة في غزة، أكد الحية أن حوارات القاهرة وضعت بالفعل "الأسس واللبنات الحقيقية" لعمل حكومة الوفاق الوطني بقطاع غزة؛ مشددًا على "عدم وجود ما يعيقها من أداء مهامها".

وأضاف الحية أننا "لسنا أمام اتفاق جديد، فهذه الجولة من جولات الحوار مع حركة فتح برعاية مصرية؛ هي الجولة الأولى التي أعقبت حل حماس اللجنة الإدارية".

وبشأن رفع العقوبات المفروضة على غزة، قال الحية إن "كل مسؤوليات غزة في رقبة حكومة الوفاق، وهذه القضايا التي استجدت بفترة الانقسام باتت في عهدة الرئيس محمود عباس والحكومة، ونأمل أن تسهم الحكومة في فكفكة الأزمات".

وذكر الحية أن حماس ستذهب إلى لقاء الفصائل المقبل في 21 نوفمبر بالقاهرة لبحث خمسة ملفات رئيسة هي: "ملف منظمة التحرير والمجلس الوطني الفلسطيني والانتخابات العامة، وملف تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والمصالحة المجتمعية".

ونوه إلى أن حكومة الوحدة الوطنية ستكون حكومة فصائلية، وستشمل شخصيات فصائلية مهنية، لديها الروح والهم الوطني، وستكون تحت رقابة المجلس التشريعي الفلسطيني".

ولفت إلى أن لقاء حركته بفتح في القاهرة يوم 1 ديسمبر المقبل سيكون لتقييم ما ستفعله الحكومة خلال الفترة المقبلة.

وبشأن قرار الحرب والسلم بعد استلام الحكومة مهامها بغزة، قال الحية: "نريد أن يكون قرار السلم والحرب موحد، وهذا لن يكون إلا عندما تكون مؤسستنا واحدة وكلنا موجود فيها. عندما تصبح حماس والجهاد والقوى في منظمة التحرير ولها برنامج واحد".

زكي لصفا: اجتماع لمركزية فتح غدًا لبحث تطورات المصالحة

رام الله/ غزة – خاص صفا 2017\10\14

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عباس زكي يوم السبت إن "المركزية" ستعقد اجتماعًا لبحث آخر تطورات المصالحة الداخلية مع حركة (حماس) مساء غد في رام الله.

وأوضح زكي في تصريح مقتضب لوكالة "صفا" أن الاجتماع سيناقش آليات العمل في المرحلة المقبلة في ظل تطورات المصالحة الوطنية.

من جهته، قال عضو الهيئة القيادية لحركة فتح في غزة يحيى رباح إن أعضاءً من اللجنة المركزية سيتوجهون إلى القطاع خلال أيام "لتنفيذ مهام تنظيمية".

وذكر رباح في تصريح لوكالة "صفا" أنه "من الطبيعي أن يتنقل أعضاء اللجنة المركزية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل أجواء المصالحة الجارية.

وأوضح أن حركة فتح لديها عدد من الأعضاء المنتخبين في مؤتمرها السابع وهم: (روحي فتوح، وصبري صيدم، وأحمد حلس، وإسماعيل جبر، وناصر القدوة) لديهم مهام تنظيمية من المفترض أن يؤدوها في غزة.

وشدد رباح على أن أعضاء المركزية بغزة "من الضروري أن يواصلوا عملهم الفتحاوي ويرتبوا بعض الأمور التنظيمية للحركة في القطاع".

ووقعت حركتا فتح وحماس الخميس الماضي اتفاقًا للمصالحة في القاهرة برعاية المخابرات المصرية، تتويجًا للحوارات التي بدأت الثلاثاء الماضي وتضمنت جلسات مطولة.

واتفقت الحركتان على الانتهاء من إجراءات تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها بشكل كامل والقيام بمسؤولياتها في إدارة القطاع كما الضفة الغربية وفق النظام والقانون بحد أقصى 2017/12/1.

واتفق الطرفان على سرعة إنجاز اللجنة القانونية/ الإدارية المشكلة من حكومة الوفاق لإيجاد حل لموضوع موظفي القطاع، قبل الأول من شهر فبراير 2018 كحد أقصى، فيما تقوم الحكومة على استمرار استلام الموظفين لرواتبهم التي تدفع لهم حاليًا خلال عمل اللجنة اعتبارا من راتب شهر نوفمبر 2017، فور تمكين الحكومة من القيام بصلاحياتها الإدارية والمالية بما في ذلك التحصيل والجباية.

وقرر الطرفان الانتهاء من إجراءات استلام حكومة "الوفاق الوطني" لكافة معابر قطاع غزة، بما في ذلك تمكين أطقم السلطة الفلسطينية من إدارة تلك المعابر بشكل كامل، وذلك بحد أقصى يوم 1 /11/ 2017.

واتفقت الحركتان على توجه قيادات الأجهزة الأمنية الرسمية العاملة في الضفة إلى غزة لبحث سبل وآليات إعادة بناء الأجهزة الأمنية مع ذوي الاختصاص.

وتضمن الاتفاق عقد اجتماع بالقاهرة خلال الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2017 لتقييم ما تم إنجازه في القضايا التي تم الاتفاق عليها كافة، وعقد اجتماع يوم 2017/11/14، لكافة الفصائل الفلسطينية الموقعة بالقاهرة على اتفاقية "الوفاق الوطني الفلسطيني" في 2011/5/4/، لبحث جميع بنود المصالحة الواردة في الاتفاق المذكور.

ورغم تسلم وزراء حكومة الوفاق الوطني الأسبوع قبل الماضي وزاراتهم في القطاع بعد نحو أسبوع من حل حركة حماس اللجنة الإدارية في غزة، إلا أن الإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس محمود عباس ضد غزة لازالت مستمرة بانتظار مخرجات لقاءات القاهرة.

وقال رئيس الحكومة رامي الحمد الله في لقاء مع رجال أعمال أثناء زيارته لغزة إن لدى الحكومة خططًا جاهزة لتنفيذ خطوات عملية بجميع مناحي الحياة بالقطاع، "لكن طلب منا أن ننتظر اجتماع وفدي حركتي حماس وفتح بالقاهرة الثلاثاء المقبل".

ويعقد الفلسطينيون الكثير من الأمل على اتفاق الحركتين لإنهاء الانقسام المستمر منذ أكثر من عشر سنوات، وهو ما من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية ولاسيما في قطاع غزة.

الرجوب: المصالحة مقدمة لإقامة الدولة الفلسطينية

رام الله – "الأيام": 2017\10\15

أكد جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، أن المصالحة مع حركة حماس خطوة ضرورية نحو إقامة دولة فلسطينية.

جاء ذلك، في لقاء مع برنامج (واجهة الصحافة) عبر (القناة 2 العبرية) امس، موضحاً أن العالم وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية يدعمون المصالحة، مشدداً على ضرورة الاستمرار في صنع السلام، وبناء ائتلاف من الفلسطينيين على أساس حل الدولتين لشعبين.

وفي السياق ذاته، أكد أن رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو يبحث عن عذر لأن يستمر الانقسام.

وقال: "لا نعرف من يقود الحكومة الإسرائيلية نيفتالي بينت أم نتنياهو"، موضحاً أن بينت وسموتريتش سيقودان الوضع إلى كارثة، حيث إنهما يحاولان قمع الشعب الفلسطيني منذ العام 1967، موجهاً رسالة لهما قائلاً: "لا تتوقعوا أن نرفع العلم الأبيض".

بلير: أخطأنا بفرض حصار على حماس بعد فوزها بانتخابات 2006

لندن- عربي21- أحمد حسن 2017\10\15

قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، للمرة الأولى، إنه وغيره من زعماء العالم أخطأوا برضوخهم للضغوط الإسرائيلية بفرض مقاطعة فورية لحركة حماس بعد فوزها بالانتخابات الفلسطينية في عام 2006.

وكان بلير قد أيد بشكل قوي القرار الذي قاده البيت الأبيض برئاسة جورج بوش؛ لوقف المساعدات، ووقف العلاقات مع السلطة الفلسطينية، التي قادت حماس حكومتها، ما لم توافق على الاعتراف بإسرائيل، وتنبذ "العنف"، وتلتزم بالاتفاقات السابقة بين "فتح" وإسرائيل. وقد رفضت حينها حماس التهديدات.

وكان المراقبون الدوليون أكدوا على نزاهة الانتخابات.

وقال بلير، الذي أصبح مبعوثا للجنة الرباعية في الشرق الأوسط، المكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، بعد مغادرته الحكومة البريطانية، إن المجتمع الدولي يجب أن يحاول "جر حماس إلى حوار".

ولا تزال المقاطعة والحصار الاقتصادي الذي تفرضه إسرائيل على غزة، والذي بدأ في العام التالي، ساري المفعول اليوم.

وقال تقرير للأمم المتحدة، قبل عامين، إن الآثار المشتركة للحصار والهجمات العسكرية الثلاث، التي أجرتها إسرائيل منذ عام 2009 في غزة، يمكن أن تجعل الأراضي "غير صالحة للسكن" بحلول عام 2020. وتفاقمت الأوضاع الإنسانية بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية.

وقال بلير، الذي أجرى مقابلة حول كتاب جديد بعنوان "في غزة: التحضير للفجر القادم": "أعتقد أنه كان يجب علينا أن نجر [حماس] إلى حوار ونقلب مواقفها. وأعتقد أن هذا ما سيحدث لاحقا".

المصالحة الفلسطينية بين التفاؤل والإحباط

عبد الستار قاسم الجزيرة نت 2017\10\15

شغلت حركتا فتح وحماس الشعب الفلسطيني على مدى سنوات، وحولتا اهتمامه عن القضية الفلسطينية، وغمرتا المواطن في مناكفات ومماحكات لا تسرّ إلا الاحتلال الصهيوني. وقد سبق للحركتين أن وقعتا اتفاقيات مصالحة في عدد من البلدان العربية، لكنهما فشلتا في تطبيق ما اتفق عليه.

كان قادة الحركتين يلتقون بأحضان دافئة وقبلات متبادلة وعبارات منمقة وربما أطعمة لذيذة، لكنهم بعد عودتهم إلى ربوع الوطن المكلوم يتبادلون التهم والتحقير، وكل منهم كان يقول للشعب الفلسطيني إن خصمه هو الذي لم يحترم الاتفاقيات.

ورغم ذلك، لم يسع الطرفان إلى تشكيل لجنة تحكيم لتحكم بشأن أيهما الأكثر تعديا على ما اتفق عليه. وهذا نذير شؤم آخر من حيث إنهما يهمشان الشعب الفلسطيني، ولا يعترفان بدور له في إدارة دفة شؤونه الداخلية؛ فلربما يخشى الطرفان الشعبَ.

خطورة الاتفاقيات الفاشلة

في كل مرة تلتقي فيها فتح وحماس؛ تنطلق التصريحات السياسية المتنوعة من مسؤولين في الحركتين بشأن النوايا الصافية، وجدية الموقف والإصرار على إنهاء الانقسام الفلسطيني، ومع هذه التصريحات ينبري إعلام الحركتين –ومعه إعلام عربي– لبث برامج عن المصالحة الفلسطينية المنتظرة والآفاق الفلسطينية الجديدة التي ستتبلج.

كان السياسيون والإعلاميون يصنعون أجواء عالية التوقعات ممنية الشعب الفلسطيني بالخير القادم واللُّحمة الوطنية الصادقة. كان منسوب التفاؤل يرتفع بصورة حادة، وكنت تجد الشارع الفلسطيني مبتسما فرحا بذلك الذي سيحصل قبل حصوله. لكن الأمور لم تكن تجري وفق المعطيات الإعلامية ولا وفق التصريحات السياسية المتفائلة والواعدة؛ فبعد شهر أو شهرين من إعلان اتفاق المصالحة تنقلب الأمور ولا يجد الشعب الفلسطيني طحينا.

هذه سيرة خطيرة على الشعب الفلسطيني؛ فليس من السهل أن ترفع درجة التفاؤل عند الناس ثم تلقي بهم الأرض محبطين بصورة مريعة. هذا عمل يؤدي إلى تطور أزمات نفسية وإلى انخفاض في المعنويات، وإلى مزيد من المناكفات بين الناس أنفسهم، ومزيد من الانقسامات التي تنتهي إلى تفسخ اجتماعي وكفر بالوطن والوطنية.

وواضح أن الفصيلين لا يستشيران خبراء في التربية وعلم النفس، وليس لديهما أدنى حد من المسؤولية حيال أهمية التوازن النفسي والاستقرار المعنوي لدى الناس. وهذا ليس غريبا من حيث إننا لم نجد في التاريخ الفلسطيني من يقدّر أهمية التماسك الاجتماعي والصلابة المعنوية، ويتخذ السياسات المناسبة لتعزيز العمل الجماعي والتعاون المتبادل والثقة المتبادلة.

دائما هناك أبو العرّيف الفلسطيني والمماثل لأبي العرّيف العربي الذي لا يترك قولا لقائل بسبب معارفه التي لا يحيط بها أحد. ولذا كان وقع فشل الاتفاقيات ثقيلا على الشعب الفلسطيني، ودحره دائما إلى زوايا الإحباط ومشاعر الضعف والضعة والهوان والاستثناء.

محاولة المصالحة الأخيرة

يدور الآن حوار بين فتح وحماس في القاهرة بعد أن كان قد بدأ في قطاع غزة. لم يرشح شيء جوهري حتى الآن عن جدول أعمال الحوار، ولم يُدل أحد بتصريحات حول ما تم الاتفاق عليه أو حول نقاط الخلاف. وكل ما تم نقله –عبر وسائل الإعلام– يتلخص في تبادل عبارات المجاملة بين الطرفين، والتعبير عن العواطف الجياشة الخاصة بالحرص على الوطن والمواطنين.

الناس متفائلون جدا، ووسائل الإعلام الفلسطينية لا تترك فرصة إلا وضخت فيها المزيد من التفاؤل في نفوس الناس، دون حذر من احتمالات الفشل.

إن أهم ما في هذه المحاولة الجديدة أنها برزت على السطح فجأة، وتم الترتيب لدخول حكومة رام الله إلى غزة على عجل، وجرت نشاطات الاستقبال والترحيب على السريع، وظهرت اللقاءات بين مسؤولي الحركتين وكأن شيئا لم يكن.

وقد تم تبرير هذه السرعة في إنجاز العبور إلى غزة بناء على أن الولايات المتحدة قد أعطت الضوء الأخضر لرئيس السلطة الفلسطينية (غير الشرعي) للتصالح مع حماس، وأن الكيان الصهيوني قد أغمض عينيه ومنح وفد الضفة الغربية تسهيلات لدخول الأرض المحتلة عام 1948 والعبور إلى غزة.

وهذا بالتحديد ما أثار الكثير من التساؤلات حول هذه المحاولة وما إن كان هناك شيء يطبخ لغزة؟ إذ كيف للولايات المتحدة أن تعطي ضوءاً أخضر، وللكيان الصهيوني أن يغمض عينيه في حين لا تزال غزة تمتلك سلاحا بهدف مقاومة الاحتلال الصهيوني؟

ومن المعروف أن الحصار مضروب على غزة بسبب وجود مقاومة فلسطينية، وسبق أن صمدت في وجه ثلاث حروب صهيونية وأفشلت جيش الكيان. لو لم تكن هناك بندقية فلسطينية في غزة تستعد لمواجهة الاحتلال ومقاومته لما ضرب العرب والغرب والصهاينة حصارا عليها، ولما ضيقوا على الناس حياتهم ومعيشتهم.

لقد مارست أطراف الحصار إرهابا ضد سكان غزة على أمل أن يهبوا ضد حركة حماس ويسقطوها، وتعترف غزة بعد ذلك بالكيان الصهيوني وتقبل شروط الرباعية الدولية. وعندها يمكن التوصل إلى اتفاقية استسلام تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبقى الفلسطينيون وفقها حراسا على مملكة الصهاينة.

أسباب استعجال الحوار

لم تكن الولايات المتحدة ولا الكيان الصهيوني متحمسين سابقا للقاءات حماس وفتح، بل كانا سريعيْ التعليق سلبا على الحوارات التي كانت تتم. اختلفت الأمور هذه المرة؛ فما الذي حصل ولماذا؟ هناك عدة أسباب أذكر أهمها:

أولا: يشعر الكيان الصهيوني بضيق شديد نظرا لتطورات الأوضاع في الوطن العربي وخاصة في العراق وسوريا. الصهاينة والأميركيون يشعرون بأنهم هزموا في معركة تغيير وجه المنطقة وفق ما يرغبون، بل إن ما حصل يشير إلى هزيمة مشاريع التفتيت الجديدة، ومشاريع احتضان الكيان ليصبح جزءا لا يتجزأ من المنطقة.

والاحتمال كبير في بلورة محاور عسكرية ضد الكيان مما يضعه في خطر وجودي. لم يعد الكيان أمام جبهة عسكرية واحدة في جنوب لبنان، وإنما هو يرى جبهة جديدة تتشكل في الجولان، وجبهة أخرى صعبة للغاية في حوض اليرموك ويمكن أن تهدد النظام الأردني. وحيث إن غزة يمكن أن تشكل جبهة أخرى في مواجهة الكيان فيما إذا نشبت حرب، فإنه من الأفضل احتواؤها ونزع سلاحها أو تحييدها على الأقل.

قدّر الصهاينة والأميركيون أن شدة الضغط على غزة تولد الانفجار، ومن المحتمل أن يحصل ذلك في وجه الكيان وليس في وجه حركة حماس. أي أن الهدف هو احتواء حركة حماس ومجمل المقاومة الفلسطينية الغزّية، وجرّ حماس للاعتراف بشروط الرباعية الدولية التي تنظر إلى الفلسطينيين على أنهم هم الذين يحتلون الكيان الصهيوني وليس العكس.

ثانيا: هناك نشاطات تقارُب بين حماس ومجمل المقاومة الفلسطينية الغزية من جهة، وإيران وحزب الله من جهة أخرى. محور إيران يكتسب قوة واضحة من حيث الإنجازات التي تم تحقيقها في العراق وسوريا، وبسبب التقارب مع كل من روسيا وتركيا.

حلفاء الغرب ازدادوا ضعفا، ودول التحالف العربي والرباعية العربية (المتمثلة في مصر والسعودية والأردن والإمارات) مصابة بالدوار، بسبب الأزمات التي أدخلت نفسها فيها باليمن وضد قطر ودول الحراك العربي.

هذا المحور –الذي بات يشمل عددا من الدول ولو بصورة غير رسمية– يشكّل إغراء كبيرا للفلسطينيين، ولا مفر أمام حماس إلا أن تبحث لنفسها عن مخرج من خلاله. علما بأن هذا المحور هو الذي يملك الشجاعة الكافية لتمويل الحركة ومدّها بالسلاح والإشراف على تدريب العناصر، وتقديم المعلومات العلمية والتقنية اللازمة لتطوير الأسلحة في غزة.

قد يقدم المحور الآخر بعض المال، لكنه لا يجرؤ على تحدي الكيان الصهيوني. يرى الصهاينة والأميركيون الآن أن المصالحة بين فتح وحماس قد تقطع الطريق على تقارب حماس وإيران، وهو تقارب بات واضحا وبدون شروط إيرانية على المقاومة الغزية.

موضوع سلاح المقاومة

تقول حماس إن موضوع السلاح لم يتم فتحه حتى الآن على طاولة الحوار، وتضيف –على لسان عدد من مسؤوليها– إنها لن تقبل الحوار حوله، وسلاح المقاومة سيبقى ولن يتم التخلي عنه مهما بلغت الضغوط. فإذا كانت المقاومة ستحتفظ بالسلاح فإننا نتوقع رد فعل صهيونيا وأميركيا.

إن الحصار ضُرب أصلا على غزة بسبب وجود سلاح المقاومة، وإذا بقي سلاح المقاومة فإن الحصار سيبقى ولن تتمكن السلطة الفلسطينية من اتخاذ إجراءات للتخفيف، بسبب ما يمكن أن تتعرض له من إجراءات عقابية أميركية وصهيونية. إن السلطة الفلسطينية لا تملك إرادة سياسية حرة في هذا المجال، وسبق أن امتثلت للعقوبات أيام تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية قبل سنوات. أي أننا سنعود إلى المربع الأول.

من المحتمل أن يقدّم المعنيون بالأمر بعض الإغراءات للناس في قطاع غزة فيخففوا مؤقتا الحصار. ومن الوارد أن يبدأ الضغط على حماس للتخلي عن السلاح بعد أن يشعر الناس في القطاع بنعيم التخفيف. ومن المتوقع أن يتصاعد ضغط الشارع الغزي على المقاومة إن شعر بالاسترخاء والنعيم، لما في عودة الحصار المطبق من آلام ثقيلة.

ليس من السهل على من استرخى بعد توتر شديد أن يعود إلى ذاك التوتر المؤلم. وإذا تحرك الناس ضد سلاح المقاومة فإن الشارع الفلسطيني سيشهد أحزانا جديدة ومؤلمة. والأمر في النهاية معقود على قدرة حماس التكتيكية من الناحية السياسية؛ فهل لديها القدرة والحذاقة السياسية الكافية للالتفاف على أي طبخة سياسية يتم تحضيرها الآن ضد قطاع غزة؟

ستتحدث السلطة الفلسطينية عن السلاح الشرعي باعتبار أن سلاحها هو السلاح الشرعي الوحيد. وهنا أشير إلى أن هناك ثلاثة أنواع من السلاح في الضفة الغربية وغزة، وهي: الأول سلاح السلطة وهو غير شرعي لأنه مرخَّص صهيونيا، وكل سلاح متوفر بإذن صهيوني لا يمكن أن يكون سلاحا فلسطينيا شرعيا وهو موجود للدفاع عن الأمن الصهيوني.

والثاني سلاح الزعران والشبيحة وهو سلاح غير شرعي أيضا لأنه موجه ضد الفلسطينيين، ويتم استخدامه لإرهابهم والاستعراض في الأعراس والمهرجانات، والثالث سلاح المقاومة الفلسطينية وهو السلاح الشرعي الوحيد الذي يدافع عن الفلسطينيين.

من أسطورة الكفاح المسلح إلى أسطورة قرار الحرب والسلام

ماجد كيالي الحياة 2017\10\15

قد لا توجد حركة سياسية، أو حركة تحرر وطني، خلطت المفاهيم، أو بالغت في قدراتها، أو طغت عليها الروح العاطفية، مثل الحركة الوطنية الفلسطينية، واللافت أنها لم تراجع وما زالت على هذه الحال حتى بعد تجربة زاد عمرها عن نصف قرن.

مناسبة هذا الكلام تصريحات بعض القادة الفلسطينيين عن أن «قرار الحرب والسلام»، بخصوص الصراع مع إسرائيل، هو شأن مشترك، أي لا تحتكره «حماس» ولا «فتح»، وهي تصريحات أتت على خلفية محادثات المصالحة الجارية في القاهرة.

المشكلة في هذه العبارة تتأتّى من بقاء بعض القوى الفلسطينية عند ادراكات زائفة ومفوّتة، إذ ما من مرة امتلك فيها الفلسطينيون قرار الحرب أو السلام مع إسرائيل، بل كانوا مجرد بيدق في هذين الخيارين، مع علمنا أن حرب تشرين الأول (أكتوبر) 1973، كانت آخر الحروب العربية الرسمية، وأن اتفاقية كامب ديفيد (1978)، التي عقدتها مصر، فتحت باب التعايش العربي مع إسرائيل، ما أوصل إلى مؤتمر مدريد للسلام (1991)، ثم إلى اتفاقية سلام ثانية لإسرائيل مع الأردن (وادي عربة) بعد عام على اتفاق أوسلو الفلسطيني- الإسرائيلي (1993). ويستنتج من ذلك أن قرار الحرب كان في معظم الحالات في يد إسرائيل، وأن قرار السلام أو التعايش كان في يد الأنظمة العربية، وأن الفلسطينيين لم يكن لهم قرار في الحالين.

أيضاً، حتى على الصعيد الفلسطيني، فإن الكفاح المسلح لم يغير في موازين القوى العسكرية مع إسرائيل، ولم يؤثر فيها إلى الدرجة التي تجبرها على تقديم تنازلات، وحتى في الإحصائيات فإن العمليات الفدائية الفلسطينية بين 1965- 2000 لم تكبد إسرائيل خسارة بشرية بمقدار الخسارة التي تكبّدتها إبان الانتفاضة الثانية (2000- 2005)، التي نجم عنها مصرع 1060 جندياً ومدنياً إسرائيلياً، أي أن إسرائيل خسرت في خمسة أعوام أكثر مما خسرته في ثلاثة عقود ونصف.

هكذا ثمة مبالغة كبيرة في اعتبار أن الفلسطينيين كانوا، قبل الانتفاضتين، يوجعون إسرائيل أو يؤثرون فيها، بل إن ردات فعل إسرائيل على الكفاح الفلسطيني، لا سيما في لبنان، كان موجعاً ومدمراً للفلسطينيين وللبنانيين. صحيح أن الكفاح المسلح استنهض الفلسطينيين، وعزّز هويتهم الوطنية، إلا أن ذلك كله حصل في العقد الأول لانطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية، أما بعد ذلك، فقد عاشت هذه الحركة على الإنجازات المتحققة في العقد سابقاً، بل إنها بدأت تأكل من هذه الإنجازات، وتصرف من تداعياتها، وضمن ذلك

استعداد الفلسطينيين للتضحية، كما باتت تعيش على هامش تناقضات وتوظيفات النظام العربي للقضية الفلسطينية، وعلى سعيها للتحول إلى كيان سياسي/ سلطة، وهو ما مارسته في لبنان، ثم في الضفة والقطاع، على نحو رسمي، بعد انحسار طابعها كحركة تحرر وطني.

معلوم أن الحركة الوطنية الفلسطينية تعاطت في شكل تجريبي وعفوي ورمزي مع الكفاح المسلح، فهي أرادته بداية وسيلة تعبئة وتأطير وتحريك، أو «توريط واع» للأنظمة (وفق «فتح»)، ثم اعتبرته الشكل الوحيد بل الحتمي للصراع، لكنها استدركت ذلك في ما بعد فاعتبرته الشكل الرئيسي للصراع ثم أحد أشكال الصراع ضد إسرائيل. أيضاً شمل ذلك التخبط في طرح المفهوم فمرة كان يتم الحديث عن الحرب الفدائية أو حرب الغوار، وأخرى يتم الحديث عن الكفاح المسلح الفلسطيني، ثم يذهب الأمر للحديث عن حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، علماً أن لكل شكل ظروفه ومعطياته وأدواته وبناه وتداعياته المختلفة عن الأخرى، ما يعني أن العمل المسلح الفلسطيني لم يشتغل وفق استراتيجية معينة أو مدروسة، وأنه ما زال يفتقد هويته.

بيد أن حديث البعض وكأن الفلسطينيين يمتلكون قرار الحرب والسلام، هذه الأيام، تجاوز كل المفاهيم السابقة، إذ هو مجرد كلام لا أكثر، فلا أظن أن ثمة من يعتقد أن الفلسطينيين يمتلكون جيشاً يستحوذ على أحدث ما في الترسانة الأميركية من أسلحة، وليست إسرائيل، أو أن كل الحروب المدمرة التي شنتها إسرائيل كانت مجرد حروب دفاعية، وأن الفلسطينيين هم في حالة هجوم!

عموماً فإن هذا الكلام يؤكد أن القوى السائدة في الحركة الوطنية الفلسطينية لا تكتفي بعدم مراجعتها لتجربتها، بطريقة نقدية، لاستنباط الدروس منها، وإنما هي مصرة على الاستمرار في الطريق ذاتها، أي خلط المفاهيم والمبالغة بالشعارات والنفخ في الروح العاطفية، وعدم إدراك الفجوة بين الرغبات والإمكانيات، وفي استعادة لصيحات: «سنزلزل الأرض تحت أقدامهم»، و «بالروح بالدم»، و «عا القدس رايحين شهداء بالملايين»، فيما إسرائيل تتفرج، وتترسخ وتزدهر وتقوى.

أيضاً، لفت الانتباه في التصريحات المتعلقة بالمصالحة الكلام على اعتبار «سلاح المقاومة»، أي «سلاح حماس»، وضمنه سلاح أجهزتها الأمنية، خارج النقاش، إذ لا أحد يستطيع تحديد أي سلاح للمقاومة أو للأمن، حيث السلاح ذاته يمكن استخدامه هنا وهناك، كما يمكن استخدامه في الصراعات الفصائلية، وفي الهيمنة على المجتمع، وهذا حصل في التجربة الفلسطينية في لبنان، وفي الضفة والقطاع، لا سيما في لحظة الانقسام المريرة في غزة (2007).

على ذلك، فإن طرح فكرة عدم النقاش في شأن سلاح المقاومة، في محادثات المصالحة، يغطي على حقيقة أن حركة «حماس» لم تفشل فقط في إدارتها للقطاع، بطريقة أحادية وإقصائية، وتعسفية، وإنما هي أخفقت في تعيين ما تريده من القطاع، فهل هو قاعدة لتحرير فلسطين؟ أو لتحرير الضفة؟ أو لمقاومة إسرائيل واستنزافها من غزة؟ أو لبناء نموذج لدولة تستطيع أن تعزز فكرة الكيان الفلسطيني وتطوير أحوال الفلسطينيين فيه؟

والحال فإن إسرائيل بحصارها قطاع غزة (11 سنة) وشنّها ثلاث حروب مدمرة عليه، استطاعت تحييد سلاح «حماس»، بل انها جعلت هذا السلاح وسيلة لتحويل تلك الحركة إلى مجرد سلطة، وفوق ذلك إلى سلطة تحتاج إلى موارد مالية هائلة لحماية هذا السلاح، الذي لم يعد له دور في مقاومة غير موجودة، أو غير مجدية في هذه الظروف والمعطيات، الفلسطينية والإقليمية.

تجربة حزب الله لن تتكرر في غزة

معين الطاهر العربي الجديد 15\10\2017

ترتسم معادلة جديدة داخل البيت الفلسطيني بعد توقيع اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، برعاية المخابرات المصرية، يوم 12 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، الحافل بالبرامج الزمنية، والعامر بالتفاصيل الكثيرة المؤجلة إلى حوارات واتفاقيات أخرى، ستحدّد مصير المصالحة النهائي وشكلها ومسارها.

الثابت حتى اللحظة أنّ حركة حماس تنوي التخلّي عن إدارة الشؤون اليومية في قطاع غزة، وتسليمها لحكومة وفاق وطني، ستشارك فيها أو تدعمها، بحيث تتحمل هذه الحكومة مسؤولياتها كاملة في إدارة القطاع، وينتقل إليها عبء الشؤون الحياتية التي أرهقت سكّانه خلال أعوام الحصار الطويلة.

من المتفق عليه أن تصل قوة من الشرطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، للمشاركة في الحفاظ على أمنه الداخلي، بعد انتهاء اللقاءات التنسيقية بين مسؤولي الأجهزة الأمنية من الطرفين، لكن على حرس الرئيس أن يصل إلى القطاع قبل بداية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، ليتولى الإشراف على معبر رفح مع مصر والمعابر مع "إسرائيل"، ولهذا مدلول يتعدّى الاتفاق بين الطرفين، إذ يعدّ وجود حرس الرئيس شرطًا ضروريًا لفتح المعابر، حيث سيُعاد العمل بالاتفاق السابق الذي وُقّع بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، بعد أن أعاد الاحتلال انتشار قواته خارج قطاع غزة عام 2005، والقاضي بوجود مراقبين دوليين على معبر رفح، وربط هذا المعبر بنظام اتصال يُتيح مراقبة "إسرائيل" له، وتحكّمها الكامل به، أسوة بما حصل في المعبر الحدودي مع الأردن.

الثابت أيضًا أنّ الإدارة والرعاية المصرية ستتجاوز، لتطبيق هذا الاتفاق، الجانب المعنوي إلى مشاركة ميدانية ذات طابع أمني، أكان ذلك على المعابر أم في داخل قطاع غزة وعبر وجود بعثة أمنية دائمة فيها. أمّا بقية القضايا، مثل الانتخابات وحكومة وحدة وطنية، وإعادة تشكيل منظمة التحرير، والاتفاق على برنامج سياسي، وسلاح المقاومة، فتبقى بانتظار بروتوكولات واتفاقات لاحقة وتقييم لما تمّ، وترقّب لمسيرة الاتفاق الحالي.

وبشأن سلاح المقاومة، وكيفية التعامل معه من الأطراف المختلفة. كان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد وضع شرطين للقبول بالمصالحة الفلسطينية: قبول "حماس" شروط الرباعية، وتجريدها من السلاح، قبل أن يتراجع ويعلن عبر مكتبه، هو والولايات المتحدة الأميركية، عن ترحيبهما بعودة السلطة الفلسطينية إلى غزة، مع الإشارة إلى أنّهما سيراقبان عن كثب تطورات هذا الاتفاق. وكان الناطق باسم أجهزة الأمن الفلسطينية، اللواء عدنان الضميري، قد أعلن، عشية إعلان "حماس" حل لجنتها الإدارية، عن

عدم قبول السلطة بأي سلاح في غزة غير سلاح "الشرعية"، وثمّة تصريحات سابقة متكرّرة بالمعنى نفسه للرئيس الفلسطيني، محمود عباس. لكن يُلاحظ أنّ ثمّة صمتا مطبقا قد خيّم بعد ذلك لدى مسؤولي السلطة في رام الله، خصوصًا بعد تسريباتٍ عن انزعاج مصري من هذه التصريحات، وأنّ هذا الموضوع مؤجل، وربما إلى ما بعد الانتخابات (إن حصلت)، وأنّ لجنة أمنية مصرية، توجد في غزة، ستتابع الترتيبات الأمنية.

وأخذت أوساط مؤيدة للمقاومة أو قريبة من "حماس" تروّج فكرة إمكان تكرار تجربة حزب الله في لبنان، واستنساخها في قطاع غزة، من حيث شكل علاقة المقاومة بالسلطة، وقدرتها على الاحتفاظ بسلاحها، أكانت خارج السلطة، كما في أعوام مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، أو بعد مشاركتها في الحكم لاحقًا. وغابت عن دعاة هذا الرأي اعتبارات كثيرة، منها أنّ تجربة حزب الله نمت وتطوّرت خلال الاشتباك اليومي مع الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، وأنّها حظيت بدعم كامل من النظام السوري الذي كان الحاكم الفعلي للبنان، وحتى انسحابه منه، ووصل هذا الدعم إلى حدود تدخّل الأجهزة السورية لمنع تطوّر أي مقاومة أخرى غير مقاومة حزب الله (لهذا حديث آخر). أمّا في حالة "حماس" فإنّها الآن في حالة تجميد لهذا الاشتباك (على الأقل من قطاع غزة)، وهي لا تحظى بدعم أي نظام يتحكم أو يؤثر في مفاصل السلطة، كما يُستبعد أن تلجأ إلى هذا الأسلوب، وهي السلطة الفعلية في قطاع غزة والمهيمنة على كل إداراتها، ما يجعل من الصعوبة بمكان فصل نشاط المقاومة (كتائب القسّام) عن العلاقة المتشابكة مع السلطة، والتي سيبقى لها شكل من أشكال المشاركة فيها صَغُر أم كَبُر. أمّا حزب الله فعندما انخرط في معادلة الحكم في لبنان، بتوازنات لبنان الطائفية، أحال الجزء الأكبر من محاصصة الحكم الطائفية على شريكه في الثنائي الشيعي، حركة أمل.

وعند المقارنة، ثمّة تجاهل لمعطيات أخرى، أهمها دور السلطة الفلسطينية والتزامها بالاتفاقات المبرمة مع العدو الإسرائيلي، والأكثر أهمية الدور المناط بالنظام المصري في ترتيب أمر المصالحة، وأغلب الظنّ أنّ ما يخطط له هو توريط "حماس" بتحمّل مسؤولية الأمن الداخلي وحراسة الحدود مع مصر، أو القيام بالعبء الأكبر فيه، ما يعني تحويل وحدات المقاومة بشكل تدريجي، واستيعابها في وحدات شرطية، ما تلبث أن تندرج ضمن منظومة السلطة الحاكمة، وضمن إشراف ومتابعة أمنية مصرية. وهنا، ينبغي التذكير بأنّ هذا كان مصير كتائب الفدائيين المرابطة في غزة في حرب 1948، وأنّ "جيش الجهاد المقدس" في الضفة قد تحوّل بمعظمة إلى ما سُمّي بالحرس الوطني.

يختلف النظام المصري في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي كليًا عمّا سبقه. في السابق، وفي عهد الرئيس حسني مبارك ومدير المخابرات عمر سليمان، كان هناك بقايا للدولة المصرية الممتدة عبر قرون، والتي تدرك أنّ عدوها يأتيها عبر التاريخ من الشرق، لذا كان عمر سليمان يساعد أحيانًا في إدخال سلاح إلى قطاع غزة، ويغض الطرف أحيانًا أخرى، عن عمليات تهريب السلاح، ربما لم يكن هذا حبًا في المقاومة، ولكن تحقيقًا لمصلحة الدولة المصرية في الإمساك بخيوط وأوراق تُستخدم للضغط على المقاومة ذاتها أحيانًا، وعلى العدو الصهيوني أحيانًا أخرى.

لم يعد الحال هو الحال، ثمّة تواطؤ لا يخفى على أحد، وثمّة مباركة أميركية وصمت إسرائيلي، إن لم يكن موافقة، على تولّي مصر مسؤولية ضمان الهدوء على الجبهة الجنوبية للعدو الصهيوني، خصوصًا مع تزايد احتمالات المواجهة على الجبهة الشمالية. وليس موضوع المقاومة موضوعًا ماديًا يرتبط بسلاح المقاومة وأنفاقها فحسب، بل هو في الأساس مسألة ترتبط بإرادة القتال وبالقرار السياسي الذي يوجه هذا السلاح، ويقرّر كيف ومتى يُستخدم، وكيف يتم تطويره وتحسين نوعيته. في الأردن عام 1970 جُمع سلاح المليشيا نتيجة لمعارك أيلول/ سبتمبر، وبعيدًا عن الصيغة التي تمّ بها ذلك ومبرّراته، ومدى الصواب أو الخطأ، فقد كان ذلك مقدمة لإنهاء تلك الظاهرة. إن لم يحافظ سلاح المقاومة في غزة على قراره السياسي فسيصدأ في المخازن، وستتحوّل شبكة الأنفاق إلى أماكن سياحية. وأولى خطوات الحفاظ على المقاومة الابتعاد عن وهم تكرار تجارب الآخرين، والحفاظ على تجربة كتائب القسّام وسرايا القدس وكتائب الأقصى، ورفض كل محاولات التدجين والاحتواء، والتمسّك بشعلة المقاومة بجميع أشكالها، ليس في غزة فحسب، بل في فلسطين كلها.

اتفاق المصالحة الجديد يواجه ثلاثة سيناريوات وملف الموظفين و الأمن أبرز التحديات

الحياة اللندنية 2017\10\15

يعلق المسؤولون في حركتي «فتح» و «حماس»، الذين توصلوا قبل أيام في القاهرة الى اتفاق مصالحة جديد، النجاح في تطبيقه على نوايا الحركتين التي يصفونها بـ «الجدية» هذه المرة، لكنهم لا يخفون إمكان ان يواجه احتمالات أخرى منها الفشل في حال تغير هذه النوايا، أو تغير اتجاهات المصالح في الفترة المقبلة، فيما أكدت حركة «حماس» ان السلطة الفلسطينية ستتسلم المعابر في غزة في مطلع الشهر المقبل.

واتسم الاتفاق، الذي وقع الخميس الماضي في العاصمة المصرية، بالعمومية، ما يجعل الاختلاف على تفسيره أمراً ممكناً. كما انه أجّل مصير القضايا الصعبة والكبيرة إلى مرحلة لاحقة الأمر الذي يحمل في طياته احتمالات الاتفاق واحتمالات الاختلاف أيضاً.

وتشير التقديرات الى ان الاتفاق الجديد يواجه ثلاثة سيناريوات: الاول حدوث اختلاف جدي في التطبيق والعودة الى نقطة الصفر من جديد، كما حدث في الاتفاقات السابقة.

ونص الاتفاق على تمكين الحكومة تولي مسؤولياتها على الوزارات والدوائر الحكومية واجهزة الشرطة والامن والمعابر في موعد أقصاه الأول من كانون الأول (ديسمبر) المقبل. ونص كذلك على تشكيل لجان لدراسة اوضاع الموظفين واعادة دمج الموظفين القدامى والجدد، واجهزة الامن القديمة والجديدة.

ويعترف المسؤولون في الجانبين بوجود امكان كبير لوقوع خلافات جدية اثناء التطبيق. ويقول مسؤولون في «حماس» بأن جميع الموظفين الذين عينتهم الحركة وحكوماتها سيظلون على هياكل الحكومة. لكن المسؤولين في حركة «فتح» يقولون ان ذلك غير ممكن لأسباب ادارية ومالية، مشيرين الى انهم سيقدمون حلولاً عملية، منها تثبيت البعض، ونقل البعض الآخر الى مواقع اخرى، واحالة الجزء الثالث الى التقاعد المبكر.

كما تربط «فتح» النجاح في تسوية ملف موظفي الحكومة بتوفير دعم دولي اضافي، مشيرة الى تراجع كبير في الدعم الدولي بخاصة من دول الاتحاد الاوروبي الذي تراجع من 600 مليون دولار سنوياً الى 300 مليون فقط.

وسيتلقى هؤلاء الموظفون نسبة 50 في المئة من رواتبهم خلال المرحلة الانتقالية التي سيتم خلالها بحث مصيرهم وتقريره، ومدتها اربعة شهور. والسؤال الذي يبرز هنا: ماذا لم لو لم يتم الاتفاق على مصيرهم خلال هذه الفترة، وخصوصاً أن مسؤولياتهم ومواقعهم الوظيفية مرتبطة بقضايا خلافية كبرى، مثل من يملك السيطرة الفعلية على الارض في غزة، الحكومة أم حركة «حماس» التي ينتمي اليها العدد الاكبر من هؤلاء. ويتوقع البعض حدوث الاختلاف بصورة اكبر في اعادة دمج اجهزة الامن التي تسيطر فعليا على الارض.

وفي حال نجاح الطرفين في تمكين الحكومة من اداء عملها بنجاح، واعادة دمج الجهازين المدني والعسكري، فان الاتفاق يواجه احتمالين: الأول هو التوقف عند هذه النقطة وعدم التقدم في القضايا الكبيرة المؤجلة، مثل الشراكة في منظمة التحرير، وتفعيل المجلس التشريعي، واعادة تشكيل المجلس الوطني، واجراء انتخابات عامة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع التشكيلات والأجنحة العسكرية وغيرها.

اما السيناريو الثاني، وهو الأقل حظاً، فهو الاتفاق الكامل على هذه القضايا والتحول الى نظام ديموقراطي يعتمد الانتخابات الحرة والتوافقات الوطنية.

ويرى كثير من المراقبين ان النجاح في تطبيق المرحلة الاولى من الاتفاق اكثر سهولة من المرحلة الثانية التي تتناول مثل هذه القضايا الخلافية الكبيرة. ويعترف المسؤولون في الطرفين ان الاتفاق على الشراكة في منظمة التحرير وعلى اعادة بناء المجلس الوطني وبناء المنظمة والاتفاق على برنامج سياسي مقبول دولياً، والاتفاق على برنامج الحكومة، كلها أمور بالغة الصعوبة.

ويخشى مسؤولون في «فتح» أن يتوقف الاتفاق عند المرحلة الأولى التي ستتحمل فيها حكومتهم الأعباء الكبيرة فيها. ويذهب بعضهم إلى حد اعتبار مثل هذا السيناريو فخاً من حركة «حماس» للتخلص من اعباء الحكم والقائه في حضن السلطة.

لكن حركة «حماس» تقول انها ستبدي مرونة كافية لانجاح الحوارات التالية. وقدم مسؤولون في «حماس» اقتراحات لتبديد مخاوف «فتح»، منها ان قرار أي حرب قادمة مع إسرائيل سيكون قراراً جماعياً، وليس قرار الحركة بمفردها، كما كانت عليه الحال في الحروب السابقة. ومنها بقاء القوات المسلحة لحركة «حماس» تحت الارض، وعدم ظهور اي مظاهر عسكرية على سطح الارض في غزة.

وأثار هذه الاتفاق الكثير من الآمال، بخاصة بين اهالي قطاع غزة الذين يعانون من الحصار الخانق. لكنه اثار ايضاً الكثير من المخاوف من ان يلاقي مصير اكثر من سبعة اتفاقات مماثلة سابقة.

الشيخ: تمكين الحكومة في غزة متعلق بالمعابر والجباية المالية وزيارات منتظمة لاعضاء المركزية

رام الله / سما / 2017\10\15

قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حسين الشيخ إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أصدر توجيهات دائمة لأعضاء مركزية فتح بتنظيم زيارات دائمة لقطاع غزة.

وأضاف الشيخ، أنه في ظل الأجواء الحالية ستزداد زيارات أعضاء اللجنة خلال الأيام والأسابيع المقبلة، موضحاً أن التوجيهات الدائمة لأعضاء المركزية من الرئيس عباس بضرورة التوجه للقطاع والتعاطي مع القضايا التنظيمية والعامة.

وبين أنه بعد تمكين حكومة الوفاق الوطني سيتم الانتقال للمرحلة الثانية وهي الحوار الفصائلي لمناقشة كل القضايا الكبيرة والهامة التي تتعلق بالشراكة السياسية والثوابت الفلسطينية وستطرح على جدول الاعمال في اجتماع الفصائل في القاهرة، مؤكداً أن هناك مجموعة من القضايا التي اعطيت هامش من الوقت كقضية الموظفين والامن.

وأوضح الشيخ أنه سيتم إعطاء فرصة لإعادة بناء الأجهزة الأمنية في غزة وفق معايير متفق عليها تلبي الالتزامات الفلسطينية والالتزامات الداخلة والإقليمية، مبيناً أن المعابر قضية أساسية في موضوع التمكين.

وأشار إلى أن مفتاح تمثيل الحكومة هو المعابر والجباية المالية، موضحاً أن الحكومة سترسل الأسبوع المقبل طواقم للبدأ الفعلي والجدي في تمكين الحكومة من الاشراف والسيطرة على المعابر.

ولفت إلى أنه سيتوجه في أقرب وقت مسؤولين المؤسسة الأمنية في الضفة للقطاع للتشاور حول خطة لإعادة هيلكة الأجهزة، مضيفاً أن رئيس الحكومة سيجتمع بقادة الأجهزة للتباحث في الموضوع وتحديد الاليات وموعد التوجه للقطاع.

تنفيذ المصالحة الفلسطينية مرهون بحسن النوايا وتعزيز الثقة

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 2017\10\15

تسود حالة من الترقب في الساحة الفلسطينية بعد اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه الخميس الماضي في القاهرة، بين حركتي "فتح" و"حماس"، برعاية ومشاركة جهاز الاستخبارات المصرية. ويتساءل مراقبون عما إذا كان التوقيع على اتفاق المصالحة سيعني بالضرورة أنّ المصالحة الداخلية سيجري تنفيذها على أرض الواقع وستصبح أمراً محتوماً. وترتبط المرحلة التالية بعد التوقيع من قبل "حماس" و"فتح"، بالنوايا وتعزيز الثقة بين الطرفين. وفي حال تم ذلك، فهذا يعني أنّ المصالحة لن تصطدم بعراقيل، كما حصل لاتفاقيات سابقة.

اتفاق القاهرة الجديد هو إعلان مبادئ بالدرجة الأولى، ويركز في مرحلته الأولى، على قضايا تمكين حكومة الوفاق الوطني من أداء مهامها بشكل كامل في غزة، ويؤجل القضايا الوطنية إلى مرحلته الأخيرة، غير أنّ الجديد فيه هذه المرة، هو اعتماده تواريخ محددة لتطبيق كل مرحلة، وهو مؤشر إيجابي، إذا صدقت النوايا.

لكن في المقابل، يشكك بعضهم في اتفاق المصالحة الجديد، إذ إنّ الطرفين يتعاملان معه حتى الآن كأنه اتفاق مرحلي وتجريبي، لا سيما أنّه على أرض الواقع لم يتغير شيء، ولم تظهر حتى نوايا وبوادر لتغيرات تمس السكان، وهم الطرف الأضعف في الاتفاق السياسي بين "حماس" و"فتح".

ووقعت الحركتان اتفاقات سابقة عدة، وجرى بعد ذلك خلاف عميق بينهما على تفسير نصوصها. وقد يتكرر الخلاف بشأن الاتفاق الجديد، إذ يمكن أن يفسره كل طرف كما يريد، ما يعني العودة لمربع الخلاف الأول بين الطرفين.

وتبدو "حماس" حتى اللحظة مستعجلة في تنفيذ المصالحة على الأرض ورفع عبء العمل الحكومي عن كاهلها، فيما تقابل "فتح" ذلك بالحذر، وحتى التشكيك في نوايا الحركة الإسلامية التي ستبقى قوتها العسكرية كابحاً لجماح سيطرة السلطة الفلسطينية بشكل كامل على قطاع غزة.

وفي هذا السياق، يقول الكاتب والمحلل السياسي، طلال عوكل، لـ"العربي الجديد"، إن المصالحة الفلسطينية ونجاحها مرهونان بالأطراف التي أنتجتها كالوضع الدولي الذي لم يكن متوفراً سابقاً والدور المصري غير المسبوق الذي كان حاضراً وبقوة هذه المرة في التفاهمات، وفق تعبيره. ويضيف عوكل أن نجاح المصالحة كذلك مرهون بمدى تفسير الحركتين لها وللاتفاق الذي تفاهمتا عليه أخيراً في القاهرة،

خصوصاً في ظل وجود بعض الملفات العالقة كـ"منظمة التحرير الفلسطينية" وسلاح المقاومة والانتخابات. ويشير إلى أن هذه المرة مختلفة عن المرات السابقة، خصوصاً في ظل الإيجابية التي تتعامل بها حركة "حماس"، إلا أن محاولة أي طرف تأويل الاتفاق على قاعدة المنتصر والمهزوم، قد يكون من مسببات عدم نجاح المصالحة، بحسب قول عوكل.

وعن التصريحات الحالية والنوايا الحسنة التي يظهرها كل طرف، يؤكد عوكل أن المصالح والسياسات هي من تحدد عوامل النجاح وليست النوايا، خصوصاً أن لكل طرف خطوطاً حمراء لن يسمح ولن يقبل بتجاوزها. ويوضح أن الاحتلال الإسرائيلي صاحب مصلحة في استمرار الانقسام الفلسطيني طيلة السنوات الماضية من خلال محاولات إفشال كل الاتفاقيات السابقة كما جرى عام 2014 في حربه على غزة، إلا أنه من الممكن أن يفشله هذه المرة بحرب واسعة في الضفة الغربية تتمثل في التمدد الاستيطاني بشكل واسع وتعطيل عمل الحكومة ومنعها من التنقل، على الرغم من حالة الترحيب الدولي بالمصالحة بين "حماس" و"فتح"، وفق تقدير عوكل.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي، تيسير محيسن، أن المصالحة الفلسطينية ونجاحها مرهونان بالأطراف الثلاثة ذات العلاقة بها المتمثلة في الراعي المصري وطرفي الانقسام، "فتح" و"حماس"، ومدى التعامل معها على أنها خيار وليس مصلحة. ويقول محيسن لـ"العربي الجديد" إنه إذا كانت الدولة المصرية معنية بما جرى من تفاهمات في القاهرة، فإنها ستعمل على إنجاز سلسلة اتفاقيات سياسية بين الجانبين حتى تفكك الانقسام الداخلي بشكل كامل. ويوضح أن رؤية كل طرف للاتفاق والتفاهمات هي أحد عوامل النجاح، لا سيما في ظل الخشية من العودة لنقطة الصفر مجدداً والاصطدام بملفات كـ"منظمة التحرير" أو غيرها، وذلك بعد تمكين الحكومة من العمل في غزة.

ويؤكد محيسن على ضرورة أن يكون خيار المصالحة طوعياً وليس بسبب الظروف التي ضغطت على الجانبين للتوجه نحو إنجازها. لكنه يميل إلى الاعتقاد بأن هناك تأثيراً للوضع القائم والضاغط على كلا الطرفين، بدءاً من فشل البرامج السياسية ورغبة حركة حماس في التخلي عن الحكم كونه أثقل كاهلها وأثر على عملها كحركة مقاومة، وفق تعبير محيسن. غير أنه يشير إلى أن تصريحات كلا الطرفين، "فتح" و"حماس"، توحي بأن هناك جدية وقناعة حاضرة لديهما، بإنجاز اتفاق المصالحة هذه المرة والعمل على تنفيذه مع بقاء حالة الخوف حاضرة، على حد قوله.

وعن العوامل التي من شأنها إفشال المصالحة، يبيّن محيسن أن المجتمع الدولي المتمثل في الولايات المتحدة والاحتلال الإسرائيلي، يعتبران من أهم الأسباب التي يمكنها التأثير على نجاحها عبر الضغط على الراعي المصري أو على أحد الأطراف للانسحاب وعدم إتمام المصالحة.

تم بحمد الله